التعايش السلمي مع الدولة اليهودية. وأكد ابو اياد «ان م.ت.ف. تخلّت عن حلم انشاء دولة عربية ـ يهودية في فلسطين» (القبس، ١٥/٣/١٩٩٠).

وأكدت أوساط فلسطينية «ان م.ت.ف. وانطلاقاً من صدقية توجّهها السلامي، ترى في معطيات هذه المنطقة، فلسطينياً واسرائيلياً، ما يمكن ان يسجل لكلا الشعبين، الفلسطيني والاسرائيلي، صفة الحيوية والابداع، وذلك بقدرتهما [على] تحقيق السلام المنشود في كليهما، وبما يستجيب مع منجزات، ومعطيات التغيير التي تسجلها شعوب العالم وفق تحرك نشط نحو اقرار، وتوطيد، السلام والديمقراطية؛ وان ما يقف حائلاً دون ذلك هو استمرار حكومة اسرائيل في التمسّك بثوابت سياستها التي تقوم على القهر والعدوان واحتلال اراضي الغير بالقوة وعدم الانصياع لقرارات الشرعية الدولية» (فلسطين الثورة، ١١/٣/١٩٩٠).

وفي هذا السياق، كشف صلاح خلف النقاب عن ان ثمّة اتصالات بين شخصيات اسرائيلية هامّة اعضاء في تكتل الليكود وبين اعضاء في م.ت.ف. وقال خلف لوفد اميركي رفيع المستوى، التقاه في تونس، وضمّ ريتشارد مورفي والفرد اثرتون وتشارلز ماينز: «ان قيادة م.ت.ف. لديها ' افكار خاصة' في ما يتعلق بقضية القدس، لن تكشف عنها قبل المفاوضات» (القبس، ٢٥/٣/١٩٩٠).

اختلافات الجبهة الديمقراطية

شهدت الفصائل الفلسطينية، كافة، حركة داخلية اتسمت بالتباين بين وجهات النظر، والتي سرعان ما انعكست على أوضاعها التنظيمية. ويمكننا اعادة ذلك الى مرحلة ما بعد الغزو الاسرائيلي لبيروت سنة ١٩٨٢، وخروج قوات المقاومة من بيروت الى الأقطار العربية. الّا ان ما شهدته «فتح»، بعد بيروت، وفصائل اخرى من حالات انشقاق داخلي، كان لها الاثر الكبير، والواضح، على الساحة الفلسطينية، اجمالاً. الّا ان ذلك لم ينعكس بشكل فوري وتلقائي على الفصائل كافة، انما بالتدريج منذ جلسات الحوار الوطني الشامل في الجزائر، ومن ثمّ عقد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني. وبعد ذلك تنامت الاختلافات الداخلية مع طرح مبادرة السلام الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، في الجزائر، واتخذت تلك الاختلافات والتباينات اشكالاً متعددة. ولعل عقد المؤتمر العام الثالث لـ «فتح» جاء في سياق مراجعة المواقف السياسية، وملفات الاوضاع التنظيمية الداخلية. وتمكّنت «فتح» من مراجعة تلك الملفات بنجاح؛ وشهدت مرحلة ما بعد المؤتمر استكمال ذلك. وفي هذا السياق، عقد المجلس الثوري لـ «فتح» دورة اجتماعات في تونس، ما بين ١٥ و١٨ آذار (مارس) ١٩٩٠، كرّسها للوضع الداخلي في الحركة. وفي نهاية اعماله، اصدر المجلس الثوري بياناً اكد فيه الثوابت الوطنية التي تضمّنتها مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني، وعن المؤتمر العام الخامس (وفا، ٢٠/٣/١٩٩٠). كما تمّ انتخاب عبدالله الافرنجي ونبيل شعث عضوين في اللجنة المركزية (الصخرة، الكويت، ١٩/٣/١٩٩٠). ولا تزال اللجان التنظيمية تعمل لاستكمال حل المسائل العالقة.

امّا على صعيد الفصائل الفلسطينية الاخرى، فلا تزال تشهد المزيد من الجهود لصوغ مواقفها السياسية، والتنظيمية، بما يتوافق مع التطوّرات السياسية المتسارعة. وفي هذا السياق، طرح الحزب الشيوعي الفلسطيني مسودة نظام داخلي جديدة، ومشروعاً سياسياً، وفتح الحوار حولهما. امّا على صعيد جبهة التحرير الفلسطينية، فلا تزال الخلافات قائمة، وجهود التوحيد مستمرة. وشهدت الجبهة الديمقراطية وضعاً جديداً وخلافات خرجت من وراء الكواليس الى العلن. وحول هذا الوضع، صرّح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبدربه، بـ «ان ثمّة خلافات وتباينات سياسية وتنظيمية داخل الجبهة الديمقراطية. ونحن لا ننفي، ولا نخشى، هذا التصريح بوجود خلافات وتباينات داخل صفوفنا. لكن هذا لا يعني، على الاطلاق، اننا على أبواب انشقاق، او انقسامات» (الوطن، الكويت، ٢١/٣/١٩٩٠).

الّا ان حجم هذه الخلافات تصاعد وكبر، وتكاثرت حوله المعلومات التي ترد الى قيادات م.ت.ف. في تونس. وقبل أقل من شهر، كان الكل يعرف، في تونس، ان قيادات الجبهة الديمقراطية، قد تداعت الى اجتماع لأعضاء اللجنة المركزية